

كتاب
الإيلاء

obeikandi.com

كتاب الإيلاء

أخبرنا الشافعي، أخبرنا سفيان بن عيينه، عن يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار قال: أدركت بضعة عشر من أصحاب رسول الله ﷺ كلهم يوقف المولى. أخرجه في (كتاب اليمين) مع الشاهد، وعاد وأخرجه بالإسناد واللفظ في (كتاب الإيلاء).

هذا حديث صحيح.

البضع بكسر الباء، وقد تفتح : ما بين الثلاثة إلى التسعة، تقول: عندي بضعة رجال، وبضع نسوة وبضعة عشر رجلاً، وبضع عشرة امرأة فإذا جاوزت العشرة لم تقل بضع وعشرون، قاله الجوهري. وقال الأزهرى: قال/ أبو زيد: يقال: بضعة وعشرون رجلاً، وبضع وعشرون امرأة. قال: وقال أبو عبيدة: البضع مالم يبلغ العقد، ولا يصله يريد ما بين الواحد إلى الأربعة، والمولى: اسم فاعل من آلى يولى إيلاء فهو مولى، إذا حلف وأقسم . والإيلاء: الحلف، وتقول تألى تولى فهو متأل، والآلية: اليمين هذا هو الأصل فى اللغة ثم استعمله الشرع استعمالاً خاصاً، فيمن يحلف أنه لا يطلق زوجته، وفيه خلاف بين العلماء سنذكره.

والأصل فيه: قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦] الآية . . وكان الإيلاء طلاق الجاهلية، وكان ضرراً بالمرأة إذا لم يردها زوجها إلى أن لا يقربها أبداً، فلا تتزوج بغيره ولا هو يقربها، وفعل ذلك فى الإسلام أيضاً، وإنما عدى بمن ومن شأنه أن يعدى بعلى لأنه ضمن فى هذا القسم المخصوص يعنى البعد، فكانه قيل: يبعدون من نسائهم مؤلّين أى مقسمين.

وقوله يوقف المولى، هو فعل مستقبل من أوقف، ولم يجئ فى العربية أوقف وإنما جاء وقف وهو يتعدى ولا يتعدى، تقول: وقف الرجل ووقفته أنا. وحكى عن أبى عمرو بن العلاء أنه قال: لو مررت برجل واقف فقلت له ما أوقفك هاهنا لرأيتة حسناً. وحكى ابن السكيت عن الكسائى مثله، وإنما اللغة الفصحى وقفته أقفه. قال الله تعالى: ﴿وَقَفُّوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾ [الصفات: ٢٤]. فكان ينبغى أن يقول: كلهم يقف المولى: أى يجبسه ويلزمه بما يجب عليه من الرجوع إلى الوطاء أو الطلاق، ولا شك أن هذا من تحريف النساخ أو الرواة؛ فإن الشافعى يجعل قدره عن جهل مثل هذا من اللغة وهو من فصحاء العرب وعلمائهم، ويدل على ذلك أنه حيث استعمل هذه

اللفظة: أى فى كتبه لم يذكرها إلا بغير ألف .

والذى ذهب إليه الشافعي/ أن الإيلاء عبارة عن حلف على ترك وطء زوجته أكثر من أربعة أشهر، فإن حلف أربعة أشهر فمادونها لم يكن مولياً، وبه قال مالك وأحمد .

١/٥

وقال أبو حنيفة: إذا حلف على ترك وطئها أربعة أشهر فما زاد كان مولياً إيلاءً شرعياً. وقال النخعي، وابن أبي ليلى وقتادة، والحسن، وحماد، وإسحاق: إذا حلف لا يطأها يوماً أو يومين أو أقل أو أكثر كان مولياً. وروى عن ابن عباس أنه قال: لا يكون مولياً حتى يحلف على ترك الوطء أبداً أو مطلقاً، فإذا انقضت مدة الأربعة أشهر ولم يطأها كان لها أن تطالبه بالرجوع إلى الوطء أو الطلاق، وبه قال مالك، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، وأبو عبيد .

وقال أبو حنيفة، والثوري، والأوزاعي: إن المولى إذا لم يطأ فى مدة الإيلاء وقع بمضى المدة طلقه وبانت منه، وحكى ذلك عن ابن مسعود .

وأخبرنا الشافعي، أخبرنا ابن عيينة، عن أبي إسحاق الشيباني، عن الشعبي، عن عمرو بن سلمة قالك شهدت علياً رضي الله عنه أوقف المولى .

وأخبرنا الشافعي، أخبرنا مالك، عن جعفر بن محمد، عن أبيه أن علياً كرم الله وجهه كان يوقف المولى . أخرج مالك فى الموطأ الرواية الثالثة^(١) .

وأخرج الشافعي الروايات الثلاث فى (كتاب الإيلاء) مؤكداً لحديث سليمان بن يسار فى وقف المولى .

وقال الشافعي فيما بلغه عن هشيم، عن الشيباني، عن بكير ابن الأخنس، عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى؛ أن علياً كرم الله وجهه وقف المولى .

وقال: هكذا يقول، وهو موافق لما روينا عن عمر/، وابن عمر، وعائشة، وعن عثمان بن عفان، وزيد بن ثابت، وعن بضعة عشر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنهم وقفوا المولى، وهم يخالفونه ويقولون: لا نوقف إذا مضت أربعة أشهر بانت منه .

٥/ب

وأخبرنا الشافعي، أخبرنا سفيان، عن مسعر، عن حبيب بن أبي ثابت، عن طاوس؛ أن عثمان كان يوقف المولى .

وهذا الحديث أخرجه الشافعي مؤكداً لما سبق من وقف المولى .

وأخبرنا الشافعي، أخبرنا سفيان، عن أبى الزناد، عن القاسم بن محمد قال:

(١) صحيح: مالك فى الموطأ ص ٥٥٦ .

كانت عائشة إذا ذكر لها الرجل يحلف أن لا يأتي امرأته فيدعها خمسة أشهر ولا ترى ذلك شيئاً حتى يوقف، وتقول: كيف قال الله تعالى: ﴿فِيمَا سَأَلَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

هذا الحديث أخرجه الشافعي مؤكداً لما سبق، وأن المولى إذا حلف مطلقاً وتركها أكثر من أربعة أشهر لم يعتد بذلك حتى يوقف، ويلزم بالرجوع أو الطلاق، وسيرد بيان ذلك في حديث ابن عمر التالي لهذا الحديث.

وأخبرنا الشافعي، أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنه قال: إذا آلى الرجل من امرأته لا يقع عليها طلاق، وإن مضت أربعة أشهر حتى يوقف، فإما أن يطلق وإما أن يفىء.

هذا حديث صحيح أخرجه مالك في الموطأ والبخاري^(١). أما مالك: فأخرجه بالإسناد ونحوه.

وأما البخاري: فأخرجه، عن قتيبة، عن الليث، عن نافع؛ أن ابن عمر كان يقول في الإيلاء الذي سمي الله: لا يحل لأحد بعد الأجل إلا أن يمك بالمعروف أو يعزم بالطلاق كما أمر الله تعالى وقال لى إسماعيل: حدثني مالك، عن نافع، عن ابن عمر: إذا مضت أربعة أشهر يوقف حتى يطلق، ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق.

قال البخاري: ويذكر ذلك عن عثمان، وعلى، وأبي الدرداء وعائشة، واثنى عشر رجلاً من أصحاب النبي ﷺ.

/وفاء يفىء إذا رجع: يريد الرجوع إلى الوطء الذي امتنع منه، وآلى على تركه، ١/٦ فإن كان قادراً على الوطء فيباشره، وإن كان عاجزاً فيقول بلسانه: إذا قدرت على الوطء وطئت.

وهذا الحديث والذي قبله أوردهما الشافعي حجة لما ذهب إليه من أنه لا يقع بالإيلاء طلاق، وأنه يلزم بعد انقضاء الأجل الرجوع إلى الوطء، أو بالطلاق، وهو حجة على من قال أنه يقع بامتناعه من الوطء طلقة بائنة، ويؤيد قول الشافعي: أن الله تعالى أمر أن يتربص أربعة أشهر، فإذا حلف على أربعة أشهر فما دونها فلا معنى للتربص، لأن مدة الإيلاء تنقضى قبل ذلك أو مع انقضاء المدة، ويكون بعد ذلك ممتنعاً من الوطء بغير يمين، فلا يكون مولياً، كما لو امتنع من الوطء ابتداءً بغير يمين.

(١) مالك في الموطأ ص ٥٥٦ والبخاري في الطلاق (٥٢٩٠، ٥٢٩١).

وأخبرنا الشافعي، أخبرنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن أبي يحيى، عن ابن عباس أنه قال للمولى الذي يحلف: لا يقرب امرأته أبداً.

المولى في موضع رفع على الابتداء، وخبره قوله: الذي يحلف، وليس بصفة لأننا لو جعلناه صفة لاحتاج إلى خبر، وإنما الغرض أن المولى هو الحالف أن لا يقرب امرأته أبداً.

وإنما خرج الشافعي هذا الحديث في سيق كلام ذكره مع من خاطبه في الإيلاء ومدته، قول ابن عمر وعبد الله بن مسعود، قلنا: أما ابن عباس فأنت تخالفه في الإيلاء، قال: ومن أين نذكر هذا الحديث؟ ثم قال: وأنت تقول: المولى من حلف على أربعة أشهر فصاعداً، قال الشافعي: وأما ما رويت فيه عن ابن مسعود فمرسل، وحديث علي بن بذيمة لا يسنده غيره فيما علمته، يريد بالمرسل رواية إبراهيم، عن عبد الله فيمن آلى من امرأته فمضت أربعة أشهر قبل أن يجامعها، قال: بانت منه، يريد بالمسند رواية علي بن بذيمة/، عن أبي عبيدة، عن مسروق، عن ابن مسعود قال في الإيلاء: إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقه بائنة.

ب/٦

قال الشافعي: ولو كان هذا ثابتاً عنه فكنت إنما أقوله، إنما كان بضعة عشر من أصحاب رسول الله ﷺ أولى أن يؤخذ بقولهم، أو واحد أو اثنان وأقل بضعة عشر أن يكونوا ثلاثة عشر.

وأخرج الشافعي فيما بلغه، عن هشيم، عن داود بن أبي هند، عن سماك ابن حرب، عن أبي عطية الأسدي؛ أنه تزوج امرأة أخيه وهي ترضع ابن أخيه فقال: والله لا أقربها حتى تفظمه فسأل علياً كرم الله وجهه عن ذلك فقال علي: إن كنت إنما أردت الإصلاح لك ولابن أخيك فلا إيلاء عليك، إنما الإيلاء ما كان في الغضب.

ورواه الشافعي في القديم، عن سفيان، عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن جبيرة، عن علي بن أبي طالب في معناه، ثم قال: وسعد ثقة وإن كنت لا أدري عنمن رواه.
